

وإتهم شامير زعيم المعارضة وحزب العمل بالانحراف عن مواقف الحزب السياسية: «ان ما نسمعه اليوم من شمعون بيرس ليس صوت حزب العمل. فمثل هذه الامور لم نسمعها في الماضي من غولده مئير وبقيّة زعماء العمل. هذه أصوات حركات مثل السلام الآن ورائس وحزب مبام، ومن يدري أصوات من بعد ذلك، فالمنحدر شديد الانزلاق» (المصدر نفسه).

تقويمات متناقضة

ان النتيجة الابرز لما انتهت اليه المناقشات في المجلس الوزاري المصغر، هي خلق اشكالات جديدة دون ان تؤدي الى ايجاد حلول لما كان قائماً منها قبل ذلك على صعيد العلاقات بين الليكود والمعراخ. فالخلاف حول المؤتمر الدولي ولد خلافاً من نوع آخر، تمثل في دعوة حزب العمل والمعراخ الى اجراء انتخابات مبكرة.

وجاءت تعقيبات الوزراء، من كلا الطرفين، على ما انتهت اليه المناقشات في المجلس الوزاري المصغر، وتقويماتهم لدلالاتها السياسية على صعيد موضوع المناقشة، لتعكس كم اتسعت وتعمقت الهوية التي كانت قائمة بين المعسكرين ولتدخل اليها موضوعات خلاف جديدة مرشحة للتفاقم.

فالمناقشة، في المجلس الوزاري المصغر، تعتبر، من وجهة نظر وزراء الليكود، نهاية للخلاف بين المعسكرين. فالحكومة - على حد تعبير شامير - «سوف تعمل، منذ الآن، بصوت واحد». من ناحية أخرى، تقول مصادر في الليكود انه «بعد رفض المجلس الوزاري المصغر المصادقة على مشروع بيرس بشأن عقد المؤتمر الدولي، فان وزير الخارجية غير مخول بالعمل في الطبة الدولية في هذا الموضوع». وقال شامير: «اذا بحث بيرس في محادثاته مع الوزير شولتس موضوع المؤتمر الدولي، فانه [أي شامير] سوف يعتبر ذلك عملاً مخالفاً لرأي الحكومة، وغير مسموح لبيرس به». اضافة الى ذلك، ان ما انتهت اليه المناقشة (عدم طرح مشروع بيرس للتصويت) يعتبر، وفقاً لوجهة نظر وزراء الليكود، بمثابة عدم اقرار، أي رفض من جانب المجلس للمشروع (المصدر نفسه).

في المقابل، تعكس تعقيبات وزراء حزب العمل وجهات نظر مخالفة تماماً. فالخلاف - حسب رأيهم - لم ينته، وإنما الذي انتهى هو «الشراكة مع الليكود» و«طريق حكومة الوحدة الوطنية». أما بالنسبة الى ما يدعيه الليكود بأن المجلس لم

واتهم شامير زعيم المعارضة وحزب العمل بالانحراف عن مواقف الحزب السياسية: «ان ما نسمعه اليوم من شمعون بيرس ليس صوت حزب العمل. فمثل هذه الامور لم نسمعها في الماضي من غولده مئير وبقيّة زعماء العمل. هذه أصوات حركات مثل السلام الآن ورائس وحزب مبام، ومن يدري أصوات من بعد ذلك، فالمنحدر شديد الانزلاق» (المصدر نفسه).

ورد بيرس على اتهامات شامير باتهامات مضادة، قائلاً: «خطاب شامير، صباح اليوم، هدفه وضع حد لحكومة الوحدة الوطنية. فاذا كان الحسم غير ممكن داخل الحكومة، فليس هناك سبيل سوى التوجه والاحتكام الى الشعب. هذا هو الطريق المنطقي وليس طريق شراء نصف حزب ونصف عضو كنيست. المسألة، في هذه المرة، ليست مسألة كراسي، بل انها مسألة السلام» (المصدر نفسه).

وفي اجتماع وزراء حزب العمل، ندد الوزراء كافة بأقوال شامير ضد بيرس وأكدوا «ان الحكومة وصلت نهاية الطريق». وقرر الوزراء حضور الجلسة الثانية للمجلس الوزاري في صباح الغد ليندل كل جهد لتقديم موعد الانتخابات، لكنهم رفضوا الانسحاب من الحكومة (المصدر نفسه).

وفي ختام الجلسة الثانية التي انعقدت في أجواء أزمة وتوتر شديدتين، رفض بيرس، رداً على سؤال من رئيس الحكومة، طرح اقتراحه بشأن المؤتمر الدولي للتصويت، لأن معنى ذلك، في ضوء التعادل في نتيجة التصويت، هو احتضار مشروعه السلمي. أما شامير، فأجمل المناقشة بكلمة مطولة، كرر فيها معارضته للمؤتمر الدولي، ودعوته الى مفاوضات مباشرة مع الاردن. وفي نهاية كلمته، أكد شامير انه، في ضوء عدم قبول المجلس لاقتراح بيرس، لم يعد وزير الخارجية مفوضاً بمتابعة نشاطاته في موضوع المؤتمر الدولي على الساحة الدولية (المصدر نفسه).

وازاء هذا القول، طلب الوزير وايزمان من رئيس الحكومة طرح مشروع قرار على المجلس يحظر على بيرس مواصلة نشاطاته في موضوع